دراسات تاريخية

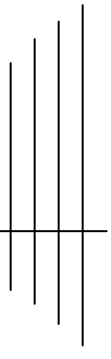

رسالة المشرق

العلاقات الصينية العراقية
في ضوء مبادرة الحزام والطريق
China–Iraq relations within the context of the Belt and Road Initiative

د.لاو لينغ لينغ

Lao Ling Ling(*)

المستخلص:

إن مبادرة الحزام والطريق مشروع صيني في إطار استراتيجية أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام ٢٠١٣ بهدف تطوير طرق تجارية وممرات اقتصادية تربط بين أكثر من ٦٥ بلداً يبلغ إجمالي عدد سكانها نحو٤.٤ مليار نسمة نحو ٦٣ % من عدد سكان العالم، ويصل حجم اقتصادتها إلى نحو ٢١تريليون دولار أمريكي لتمثل٢٩ %من حجم الاقتصاد العالمي. تسعى الصين للتعامل معها تجاريًا عبر طريق الحرير وشبكاته العالمية لتحقيق المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة ودمج اقتصادها بالاقتصاد العالمي إذ اعتمدت الصين على المبادرة لربط قارات العالم بشبكة من طرق النقل، حيث جرى التوقيع على حزمة من الاتفاقيات تجاوزت قيمتها ٦٤ مليار دولار، ووصل إجمالي الصفقات التجارية فيها إلى ما قيمته ٣.٦٧ تريليون دولار. والقت المبادرة تجاوبًا ومشاركة واسعة من حوالي سبعين دولة مطلة على هذا الخط كانت دول الشرق الأوسط في مقدمتها، وإن

* أستاذة اللغة العربية المساعدة في جامعة الدراسات الأجنبية بقوانغدونغ (Guangdong University Of Foreign Studies).

المبادرة التي تبنتها الحكومة الصينية هي استراتيجية طموحة لها أهمية كبرى على المستوى العالمي ومن ثم تعد فرصة للعراق لتحقيق مصالحه الوطنية من الناحية الاقتصادية والتجارية، مما سيؤدي إلى نهوض الاقتصاد العراقي وتنويعه وعدم الاعتماد على النفط فقط. لذا، سنتطرق في هذا البحث إلى ماهية مبادرة الحزام والطريق الصينية، وما مدى الفرص والتحديات التي ستجلبها للعلاقات الصينية العراقية؟

الكلمات المفتاحية : الصين العراق مبادرة الحزام والطريق

Abstract: The Belt and Road Initiative is a Chinese project within the framework of a strategy launched by Chinese President Xi Jinping in 2013 with the aim of developing trade routes and economic corridors that connect more than 65 countries with a total population of 4.4 billion people, about 63% of the world's population, and the size of their economies to about 21 trillion US dollars, representing 29% of the global economy. China seeks to deal with it commercially through the Silk Road and its global networks to achieve common economic and commercial interests and integrate its economy into the global economy. More than $64 billion in package deals were signed, of which total trade amounted to $3.67 trillion. The initiative received a wide response and participation from about seventy countries bordering this line, within the Middle East countries. This initiative is an ambitious strategy of global significance, and it is an opportunity for Iraq to lead to the development and diversification of the Iraqi economy without just relying on oil. Therefore, in this research, we will discuss what the Chinese Belt and Road Initiative is, and what are the opportunities and challenges that it will bring to Sino-Iraqi relations.

Key Words: China Iraq Chinese Belt and Road Initiative

أولا: لمحة عن العلاقات الصينية العراقية

إن الصين مهد الحضارة العريقة وكذلك العراق مشهورة بالتاريخ القديم، وكلتا الحضارتين قدمتا مساهمات بارزة في تاريخ البشرية، ويعود تاريخ العلاقات الصينية العراقية إلى ما قبل ألفين سنة، وقد بدأت التواصلات بينهما في عهد الخلافة العباسية خلال العصور الوسطى عبر طريق الحرير القديم. إن الموقع المتميز للبلاد العربية قد خلق بين الجانبين التبادلات في شتى المجلات من خلال ما كان يسمى ب" طريق الحرير وطريق العطور برا وبحرا". وقد

تطورت التبادلات الخارجية في أواسط القرن السابع في الدولة الإسلامية العربية حيث تزايدت التواصلات الصينية العربية وخاصة بعد وصول المبعوث الرسمي إلى تشانغ آن عاصمة الإمبراطور الصيني في عهد الخليفة عثمان، شهدت العلاقات بين الطرفين تقدما وتطورا.

وجاء في المصادر التاريخية أن الصينيين عرفوا المنطقة العربية منذ أسرة هان، وتشير الوثائق المعنية إلى أن العلاقات الثنائية تعود إلى مطلع فترة الدولة العباسية، ويمتلئ تاريخ العلاقات الصينية العراقية بالكثير من الشواهد على المودة بين الجانبين، منها أن الإمبراطوري الصيني لي هنغ الثامن من الأباطرة في أسرة تانغ قد طلب دعما عسكريا من الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور لإخماد الفوضى عام ٧٥٦ الميلادي. ولبي الخليفة الطلب فبعث الكثير من المقاتلين لإخماد تلك الفتنة، واستقر بعض المقاتلين في الصين بدلا من العودة إلى بلادهم، فأصبحوا هم وعائلتهم أساسا جديدا في مجتمع الصين.

(١) سياسة الصين تجاه العراق قبل عام ٢٠٠٣

ظلت الصين تعتبر العراق نقطة الإنطلاق لها في العالم العربي وفي آسيا، وأقيمت العلاقات الدبلوماسية الصينية العراقية بعد ثورة ١٩٥٨ بعد وصول عبد الكريم قاسم الى السلطة واسقاطه للنظام الملكي، ويحل محله النظام الجمهوري في العراق، ومن أهم نتائج هذه الثورة أن العراق انسحب من حلف بغداد، فبدأ يمثل العراق أهمية بالغة في التفكير السياسي الصيني من خلال حسن معاملة النظام السياسي الجديد في العراق للشيوعيين العراقيين واعتماده عليهم في إدارة شؤون الدولة، مما جعل هذا العام بداية جديدة في العلاقات الدبلوماسية الصينية العراقية. لقد شهدت العلاقات العراقية الصينية منذ تأسيسها نموا حينا وتراجعا حينا آخر بسبب الظروف التي مر بها العراق والتي انعكست بشكل مباشر على العلاقة مع الصين، ولم تتطور هذه العلاقات كثيرا واقتصرت على تقديم المساعدات الاقتصادية في ستينيات القرن الماضي، ففي فترة الحرب العراقية الايرانية شهدت العلاقات تراجعا، وبعد الاجتياح العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ تراوح الموقف الصيني من العراق

بين التصويت لصالح قرارات اصدرتها الامم المتحدة لأدانة هذا الاجتياح مثل القرار ٦٦١ وبين الامتناع عن التصويت لصالح قرارات تجيز استخدام القوة ضد العراق مثل القرار ٦٨٧ الداعي لخروج العراق من الكويت. واستمر الحال في فترة الحصار الدولي المفروض على العراق، ثم عادت العلاقات الثنائية الى بداياتها في النمو والتطور خاصة بعد اتفاقية النفط مقابل الغذاء. ثم انتعشت العلاقة بين البلدين خاصة في الجوانب المهمة مثل العلاقات الاقتصادية والسياسة والعسكرية.

يمكن تتبع السياسة الصينية تجاه العراق قبل عام ٢٠٠٣ من خلال رصد مواقفها ودورها من الأزمات والأحداث الواقعة في العراق.

أ- موقف الصين من الحرب العراقية الإيرانية

نشبت الحرب بين العراق وإيران في سبتمبر عام ١٩٨٠ وانتهت في أغسطس عام ١٩٨٨، وهي أطول حروب القرن العشرين وخلفت الكثير من الخسائر البشرية والمادية، وألحقت أضرارا بالغة باقتصاد البلدين. اندلعت الحرب لعدة أسباب على رأسها الدعاية الإيرانية القائمة على تصدير الثورة واشتداد الخلاف بين العراق وإيران حول ترسيم الحدود خاصة في منطقة شط العرب المطلة على الخليج العربي الغني بالنفط بالإضافة إلى الاشتباكات العسكرية المتقطعة بين البلدين. وعلاوة على ذلك، كانت خوزستان نقطة ضعف الاقتصاد الإيراني لشملها على معظم احتياطات البلاد من النفط ومنشآت الصناعة النفطية. في حال تمكن العراق من الاستيلاء على خوزستان، فإنه يسيطر على احتياطي نفط أكبر من احتياطي المملكة العربية السعودية. كانت تحرص الصين على الإبقاء على علاقات ودية مع العراق منذ اندلا ع الحرب، وفي الوقت نفسه باعت الحكومة الصينية الأسلحة إلى إيران للتقرب منها، ذلك لأن الصين كانت تخشى من أن الحرب ستجعل منطقة الشرق الأوسط تبقى في حالة عدم الاستقرار والإتحاد السوفتي سيستفيد منها وتوغله في المنطقة، لذا اتضح موقف الصين الرسمي من هذه الحرب أنها قلقة من مواصلة الحرب عبر التصريحات المصدرة من قبل كبار المسؤولين الصينيين حيث أوضحت أن الصين قلقة بخصوص النزاع

العسكري وتأمل حل الخلافات بشكل سلمي وحماية أنفسهم من تدخل الدول الكبرى ومنع تدهور الوضع، لأن الأمر لا يتعلق بمصلحة الشعبين العراقي والإيراني فقط بل يهم السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. كما نشرت صحيفة الشعب اليومية الناطقة باسم الحكومة الصينية المقالات حول موقف الصين من الحرب حيث عبرت الحكومة الصينية عن قلقها تجاه احتمال تطور النزاع والخطر الذي ينطوي على النزاع المسلح بين الطرفين والذي يهدد سلام المنطقة وشددت على إجراء المحادثات بين العراق وإيران في أسرع وقت ممكن. قد أكدت الصين عن موقفها في عدة مناسبات رسمية في الدعوة إلى إيقاف القتال بين الطرفين وإعلان عن حيادها وعدم التدخل في هذه الحرب، موضحا أن هذه الحرب لن تؤدي إلا إلى الحسائر الفادحة في أرواح وممتلكات الشعبين ولا يستفيد منها إلا الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي. تمحور موقف الصين من الحرب العراقية الإيرانية في النقطتين المهمتين، ألا وهي: أولا، تخاف الصين من التوغل السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط عبر الحرب؛ ثانيا، تتخذ الصين الموقف الحيادي بين الطرفين المتاحربين لكيلا تفقد المعاملة مع العراق إيران في نفس الوقت، كما تظهر حذرها في التعامل معهما وعدم تقديم أي مشروع للسلام. ولذلك ،أصرت الصين على اتباع سياسة الحياد بين العراق وإيران، ولم ترغب في إساءة العلاقات مع أي طرف منهما، وحاولت منع التوغل السوفيتي. لكن في الواقع، استفادت الصين أيضا من بيع الأسلحة للأطراف المتحاربة. وأصبحت الصين أحد موردي الأسلحة إلى العراق ، حيث بلغت نحو ٧٠ في المائة من مبيعات الصين من الأسلحة الأجنبية في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦، وأصبح العراق أكبر مستورد للأسلحة الصينية، حيث بلغت وارداتها ٣.٣ مليار دولار. وبالإضافة إلى ذلك ، استفادت الصين أيضا من التعاون الاقتصادي والتجاري ، وحصلت الشركات الصينية على عدد من المشاريع الاستثمارية خلال الحرب.

ب- موقف الصين من أزمة اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠

شهد العالم العربي التحولات في القرن العشرين خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يعتبر سقوط قوة عسكرية واقتصادية عالمية وبروز الحرب الباردة، الأمر الذي جعل

الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد في الساحة الدولية كأعظم قوة في العالم. وفي الوقت نفسه، حاولت الصين أن تلعب دورا بديلا للاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط.

جاءت أكبر الخلافات بين العراق والكويت حول الحدود، إذ اعتبر النظام العراقي الأراضي الكويتية جزءا تابعا له، ورغب في ضمها إلى ما كان يمسى بـ"العراق الكبير". كما أسهمت "قضية ترسيم الحدود" المعلقة بين البلدين منذ استقلال الكويت عام ١٩٦١ في تأجيج الخلافات. وشعرنظام صدام حسين بحاجته إلى موانٍ ساحلية بديلة لتلك التي دمرت خلال الحرب مع إيران، فمثّلت موانى الكويت فرصة للعراق لاستعادة نفوذه التجاري من خلال تصدير النفط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قضية إنتاج النفط الذي شكّل أبرز الخلافات بين العراق والكويت، إذ سعى العراق لاستعادة قواه الاقتصادية إبان انتهاء الحرب الخليجية الأولى، وذلك من خلال ضغطه على الدول أعضاء منظمة "أوبك" المنتجة للنفط لتقليل نسبة إنتاجهم، آملاً أن ترتفع أسعار النفط نتيجةً لذلك.

في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠، غزا صدام حسين دولة الكويت المجاورة، وبدأت القوات العراقية دخول الأراضي الكويتية واحتلال مواقع داخل البلاد، وتم احتلال المدينة خلال النهار، وفر الأمير جابر الأحمد الصباح إلى السعودية، وأعلنها "المحافظة رقم ١٩" للعراق.

كان موقف الصين من الأزمة واضحا، وتحث العراق على التمسك بمبدا احترام القانون الدولي ورفض اجتياح العراق لدولة الكويت وأيضا طالبت بسحب القوات العراقية من الأراضي الكويتية دون أي شروط والدعوة الى عودة الحكومة الكويتية لممارسة مهامها كدولة وفرض الشرعية واحترام استقلالها. وفي يومي ٦ و٧ أغسطس عام١٩٩٠، أصدرت وزارة الخارجية الصينية بيانين: البيان الأول صدر في ٦أغسطس عن نائب وزير الخارجية الصيني١ ليؤكد احترام استقلال الكويت وسيادتها، وضرورة تسوية النزاعات بينها وبين العراق من المفاوضات في إطار عربي. ويعرب عن أمل الصين أن يذعن العراق للوساطة ويسحب قواته من الأراضي الكويتية دون شروط مسبقة. والبيان الثاني صدر في ٧ أغسطس عن وزير الخارجية الصيني ٢ ليعلن عن قلق الصين البالغ إزاء غزو العراق للكويت واستمراره، وضرورة

تسوية التزاعات بين الدولتين من خلال التشاور. كما قام وزير الخارجية بزيارات إلى كل من مصر والسعودية والأردن والعراق، وفي نوفمبر عام١٩٩٠ حيث أقام سلسلة من المحادثات مع قادة هذه الدول وشرح موقف الصين وسياستها تجاه الأزمة بشكل شامل، وأوضح الجهود الصينية لإيجاد حل سلمي للأزمة. وتعد هذه الجولة من الزيارات الرسمية لوزير الخارجية الصيني حدث كبير مهم في تاريخ الدبلوماسية الصينية، وهذه أول مرة اتخذت فيها الصين الجديدة إجراءات دبلوماسيية لازمة وبعيدة الأثر في السعي إلى السلام ومنع نشوب الحرب بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الأمر الذي يعزز موقفها العادل وتسليط الضوء على مركز الدولة العظمى.

ج- موقف الصين من حرب العراق

شنت أمريكا حرب العراق في ٢٠ مارس عام ٢٠٠٣ بذريعة امتلاكه أسلحة دمار شامل، مما أدى لإسقاط نظام الرئيس صدام حسين، وخسائر بشرية قُدرت بمليون قتيل ومصاب وملايين المشردين، وانزلاق البلاد في عنف طائفي. وبعد مرور عشرين عاماً تقريبا، تبين أن الحرب التي كلفت مئات الآف الضحايا وأوقعت الشرق الأوسط في حالة من الفوضى، بنيت على أكاذيب، وأن أسباب هذه العملية العسكرية، وحمام الدماء هذا بالمعنى الحقيقي للكلمة، كانت مبنية على أكاذيب. هناك صورة ثانية لحرب العراق ترسخت في لذاكرة الجماعية: وهي صورة وزير الخارجية الأمريكية كولن باول في خطابه أمام مجلس الأمن الدولي في ٥ من فبراير عام ٢٠٠٣. إذ شغل باول قبل ستة أسابيع على بدء الحرب آنذالك، الرأي العالم لمدة ٧٦ دقيقة من خلال خطاب ألقاه عن ضرورة شن حرب على العراق. وارتكز محتوى خطابه بالأساس على امتلاك صدام حسين أسلحة دمار شامل وكيميائي، وكذلك دعم نظامه الإرهاب الدولي وسعيه إلى صنع أسلحة نووية. وفي يوم اندلا ع حرب العراق، أصدرت وزارة الخارجية الصينية بيانا أعربت فيه عن "القلق البالغ" من "تحايل الولايات المتحدة على مجلس الأمن الدولي" لنشوب الحرب، مشيرة إلى أن "الحكومة الصينية دائما ما تدعو إلى التسوية السياسية للقضية العراقية في إطار الأمم المتحدة، وتناشد

بقوة الدول المعنية وقف العمليات العسكرية والعودة إلى المسار الصحيح للتسوية السياسية للقضية العراقية.[٣] وبالاضافة إلى ذلك، أدانت مع ألمانيا وروسيا بشدة الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق ودعوا إلى انسحاب كل القوات من البلاد. اتحدت الدول الأربع ضد الولايات المتحدة ورفضت المساهمة بأي قوات في العراق ما لم يكن هناك تفويض من الأمم المتحدة.

من أجل حل القضية العراقية بشكل سلمي، قام وزير الخارجية الصيني بزيارة مقر الأمم المتحدة في نيويورك في أوائل عام ٢٠٠٣. كما أن الرئيس الصيني السابق جيانغ تسه مين اتصل برؤساء الدول الأعضاء في مجلس الأمن لتبيين موقف الصين الثابت ليؤيد الأمم المتحدة في حل القضية العراقية سلميا دون استخدام القوة. وعبرت الصين إنها تأمل في تقديم الدعم الفني والبشري لفريق التفتيش الدولي للأسلحة النووية في العراق.[٤] بعد ذلك، التزم الرئيس هو جينتاو بالمبادئ التوجيهية العامة لسياسة الصين تجاه العراق، وأعرب عن قلقه بشأن انسحاب فريق التفتيش الدولي.[٥]

ويرتكز الموقف الصيني من حرب العراق على النقاط الأربع التالية:

أولا، يجب احترام أراضي الدولة وسيادة الشعب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. تدعو الصين جميع دول العالم إلى احترام سيادة الدول الأخرى، ومن الواضح أن هدفها هو منع تحويل مثل هذا الأداء الأمريكي إلى ممارسة دولية، حيث قامت بضرب الدول الأخرى ذات السيادة بشكل تعسفي بسبب وجود الخلاف فقط.

ثانيا، التمسك بمبدأ عدم استخدام القوة واقتراح تبني التفاوض السياسي والحوار السلمي لحل النزاعات الدولية. ويتجلى ذلك بشكل أساسي في رفض الصين القوة والتهديدات العسكرية، وإصرارها على حل القضية العراقية بالطرق السلمية.

ثالثا، قيام الأمم المتحدة بلعب الدور الأساسي في حل القضايا الدولية. وفي موقفها من القضية العراقية ، تهتم الصين اهتمامًا بالغًا بتفعيل الدور المهم للأمم المتحدة في تحقيق السلام والاستقرار في العالم عبر مجلس الأمن.

رابعا، تؤكد الصين على أنه من الضرورة رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق في قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالعراق، ويرجع دعم الصين إلى أنها في الحاجة إلى الحصول على المنافع التنموية من خلال التعاون مع العراق (خاصة التعاون في مجال الطاقة). لأن الصين تحتاج بشكل خاص إلى تنويع مصادر طاقتها، والعراق بلد غني باحتياطيات النفط في الوقت نفسه، وكذلك للاستثمار في مشاريع أخرى في العراق. وقد وقعت الصين العديد من عقود المشاريع في العراق، ولكن بسبب العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على العراق، لا تستطيع الصين الحصول على المنافع الاقتصادية بشكل شرعي وقانوني عبر هذه العقود. لذلك، تسعى الصين إلى رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق.

(٢) العلاقات الصينية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

بعد الأزمة عام ٢٠٠٣ في العراق شهدت العلاقات العراقية الصينية قفزة ملحوظة. وفي نوفمبر عام ٢٠٠٤، أشار وانغ جوانجيا، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة في المؤتمر الدولي بشأن قضية العراق: "العراق ملك لكل الشعب العراقي. سواء أكانوا عربًا أم أكرادًا أم مجموعات عرقية أخرى، سواء أكانوا من السنة أو الشيعة، فلهم حقوق متساوية في المشاركة الكاملة في العملية السياسية، فيجب أن تضع الأمة والوطن في المقام الأول، وتحقيق المصلحة الوطنية عبر الحوار السلمي، وإعادة بناء الوطن بشكل مشترك. وتتطلع الصين إلى عودة العراق المستقر والديمقراطي إلى الأسرة الدولية في أسرع وقت ممكن. "[٦]

وفي مارس عام ٢٠٠٤، تقدمت الصين إلى الأمم المتحدة باقتراح لتحديد موعد لانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق وهو المقترح الذي أيدته كل من روسيا وفرنسا وألمانيا. وفي الأول من يونيو عام ٢٠٠٤، تم إعلان الحكومة العراقية

المؤقتة. وبعد أسبوع من تشكيل الحكومة المؤقتة العراقية، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٥٤٦ بالإجماع حول تسليم السلطة لحكومة عراقية في الثلاثين من يونيه. ومهد القرار الطريق أمام العراقيين للاضطلاع بمهام "السلطة والمسؤولية الكاملة" لبلادهم بما في ذلك الشؤون الأمنية. وفي ٨ يونيو، قال المندوب الصيني لدى الأمم المتحدة وانغ جوانجيا في خطاب ألقاه بعد إعلان القرار: "إن الحكومة الصينية ستدعم كعادتها دائمًا العملية السياسية في العراق وتدعم الأمم المتحدة في لعب دور مهم. ونتطلع إلى العمل مع المجتمع الدولي للمشاركة الفعالة في إعادة إحياء الاقتصاد العراقي والمساهمة في إعادة بناء وطن جميل للشعب العراقي في أسرع وقت ممكن ".[٧]

وبسبب استبعاد الدول الغربية، شاركت الصين في إعادة إعمار العراق من خلال القنوات الثنائية ، ورحبت الحكومة العراقية بمشاركة الصين إلى حد كبير. ومن المجالات المهمة للدعم الصيني الموجه إلى العراق هو تدريب المواهب المهنية في مجالات الإدارة الاقتصادية والطاقة الكهربائية والدبلوماسية والنفط وإزالة الألغام. وفي ديسمبر عام ٢٠٠٤، وقع المسؤولون من البلدين في بغداد على اتفاقية بشأن تقديم الصين لتدريب الموظفين العراقيين في التشغيل والصيانة وإدارة الطاقة العراقية كما قدمت الحكومة الصينية دعما ماليا مجانيا بمبلغ ٣ ملايين يوان صيني لهذا الغرض. [٨] وفي مايو عام ٢٠٠٧، أعلن وزير الخارجية يانغ جيتشي نيابة عن الحكومة الصينية في المؤتمر الدولي بشأن الميثاق العراقي الذي عقد في مدينة شرم الشيخ بمصر أن الصين ستقدم للعراق دعما ماليا مجانيا بقيمة ٥٠ مليون يوان صيني في ذلك العام.[٩] كما تعهدت الصين بتقديم ٢٥مليون دولار أمريكي لإعادة بناء العراق وإعماره. وفي يونيو عام٢٠٠٧، قام فخامة رئيس جمهورية العراق جلال الطالباني بزيارة إلى الصين وهي أول زيارة يقوم بها رئيس عراقي. ووقع البلدان خلالها على أربع اتفاقيات بينها اتفاقية حول إلغاء ٨٠%من ديون العراق المستحقة للصين والبالغة ثمانية مليارات ونصف المليار دولار وتشمل الاتفاقيات الثلاث الأخرى التعاون بين وزارتي خارجية البلدين والتعاون الاقتصادي والفني وبرنامج لتدريب الموارد

البشرية كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزيري العلوم والتكنولوجيا في البلدين لإرسال العشرات من العراقيين للتدريب في مجال الطاقة وكيفية الاستفادة من الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء.

وفي الوقت نفسه، ازدادت التجارة الثنائية مع تطور العلاقات بين البلدين. في الفترة من يناير إلى أكتوبر عام ٢٠٠٤، تجاوز إجمالي حجم التجارة الخارجية بين الصين والعراق ٤٠٠ مليون دولار أمريكي،[١٠] مما تعادل مع المستوى قبل الحرب بشكل أساسي. وفي عام ٢٠٠٨، ارتفع حجم التجارة الثنائية إلى ٢.٥٧ مليار دولار أمريكي بزيادة ٧٦.٩٪ مقارنة مع السنة السابقة، حيث مثل حجم الصادرات الصينية ١.١٩ مليار دولار أمريكي والواردات بحجم ١.٣٨ مليار دولار أمريكي من العراق.[١١] ودخلت الصين الى السوق العراقية بقوة كبيرة بعد الحرب، إذ غزت البضاعة الصينية على اختلاف انواعها الأسواق العراقية بشكل كبير وتوجه التجار العراقيون الى عقد الصفقات التجارية الكبيرة مع الصين. ومن ناحية أخرى، تحظى بعض المنتجات الصينية بسمعة كبيرة في السوق العراقية، وخاصة السيارات والأجهزة المنزلية والتغليف وآلات تصنيع البلاستيك. على سبيل المثال، باعت الشركة الصينية لسيارة Great Wall أكثر من ١٢٠٠٠ وحدة من SUV في العراق عام ٢٠٠٧.[١٢] وفي الوقت نفسه، يدخل رجال الأعمال العراقيون بنشاط إلى السوق الصينية. وأقيم المعرض الدولي الثالث للأطعمة الحلال في مدينة تشينغهاي الصينية في أغسطس عام ٢٠٠٩، حيث شاركت فيه الكثير من الشركات العراقية. وهذا من جهة، ومن جهة أخرى، أقامت المنظمات غير الحكومية من الطرفين سلسلة من المعارض التجارية، مثل "الدورة الأولى لمعرض التجارة والاستثمار الصيني العراقي " التي أقيمت في بكين عام ٢٠٠٧، و"الدورة الأولى لمعرض التجارة والاستثمار الصيني العراقي الثاني" التي أقيمت في السليمانية العراقية عام ٢٠٠٨، و "معرض مصادر السلع بين الصين والعراق عام ٢٠٠٩" الذي عقد في دونغقوان بمقاطعة قوانغدونغ في عام ٢٠٠٩.

ثانيا: العراق ومبادرة الحزام والطريق

قام الرئيس الصيني شي جين بينغ بطرح المبادرتين: "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري للقرن الـ٢١"، وذلك في أثناء زيارته وسط آسيا والجنوب الشرقي منها في شهر سبتمبر حتى شهر أكتوبر عام ٢٠١٣، في إشارة منه إلى أن هاتين المبادرتين ـ بالإضافة إلى بعض الاستراتيجيات الدبلوماسية ـ تُعدان أساسا لإطلاق استراتيجية "حزام واحد طريق واحد"، وقد جاء ذلك رداً على الوضع الجديد في داخل الصين وفي خارجها، حاملاً مزايا جديدة بأفكاره واستراتيجياته المتطورة، مما كان له انعكاسه الإيجابي على العالم أجمعه.

(١) خلفية طرح مبادرة الحزام والطريق

عندما قام المستكشف الصيني جانج تشيان بمهام في المناطق الغربية ـ منذ أكثر من ٢٠٠٠ عام، ازدادت الوفود التجارية من الشرق والغرب، فاقتضى ذلك استحداث طريق تجاري كبير يربط الشرق بالغرب وآسيا بأوروبا أطلق عليه اسم "طريق الحرير" الذي تم تشييده في عصر أسرة خان، أما ازدهاره فكان في عصر أسرة تانج، وتطوّر في عصر أسرة مينغ.

وتكمن أهمية طريق الحريري القديم ـ لدى القارة الأوراسية ـ في أنه كان يربط بين الصين ووسط وغرب قارّتي: آسيا وأوروبا، ولكن هذه الأهمية تراجعت لاحقاً شيئاً فشيئاً. وازدهر "طريق الحرير البحري" في عصر أسرتي: تشين وخان[١٣]، كان هذا الطريق يبدأ من الساحل الجنوبي الشرقي للصين، مروراً ببحر الجنوب والمحيط الهندي والخليج ما بين إيران وشط العرب. وعلى الرغم من بعده عن شرق أفريقيا وقارة أوروبا كان يشكل حلقة وصل بين قارات العالم الثلاث: آسيا، أوروبا، أفريقيا.

ونظراً للأمان الذي يتميز به النقل البحري ولسرعته ولاستقرار مائه، ولإمكانية نقل الحمولة الثقيلة فيه تحول "طريق الحرير البحري" إلى طريق تجاري له أهميته الخاصة. أما عن رحلات

المستكشف "جانج خه" إلى العالم الغربي فقد جعلت من نظريتي: السلام السياسي والتجانس والتناغم الصينيتين جوهراً للثقافة الصينية التي تم نقلها إلى العالم الخارجي.

وتأتي أهمية طريق الحرير تاريخياً من أنه:

أ ـ نشط حركة تجارة البضائع من الصين وإليها، فكان الصينيون يصدّرون الحرير والشاي والأواني الفخارية، بينما كانوا يستوردون التوابل والجواهر والخيول، وغير ذلك من المواد الغذائية: النباتية والحيوانية.

ب ـ عزز من انتشار التكنولوجيا والاختراعات الصينية، كالتقويم الفلكي والأجهزة الطبية.

جـ ـ أسهم في نشر الثقافات وإشاعتها بين الدول التي يمر بها طريق الحرير، كالبوذية والمعتقدات المسيحية والإسلامية التي تم نقلها إلى الصين عبر الرحلات بين الصين ودول الجوار الجغرافي.

أما نظرية التناغم والتجانس التي كانت محور الثقافة الصينية فقد تم نقلها إلى العالم عبر طريق الحرير أيضاً، لذلك كان يقال: إن أهمية هذا الطريق لا تكمن فقط في أنه طريق تجاري ضخم يربط بين قارتي آسيا وأوروبا، وبين الشعب الصيني وشعوب العالم الغربي، وإنما في كونه يربط بين ثقافات الشرق والغرب، فضلاً عن كونه إرثاً تاريخياً مشتركاً لشعوب العالم كلِّها. وإن استراتيجية الحزام الواحد والطريق الواحد ذات خلفية تاريخية عميقة، كما تُعد مصدراً تاريخياً عظيماً لا ينضُب.

إن الخلفية الواقعية في سياقها الدولي أو العالمي معادِلة لكلمة "أمن" في عصرنا الراهن، تلك الكلمة التي يتزايد استخدامها شيئاً فشيئاً، كالأمن الداخلي والأمن الاقتصادي وأمن الطاقة وأمن البيئة وما إلى ذلك، وقد أصبح لهذه الكلمة مفهوم شامل.

وتعد الصين اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ولتطويرها وتنميتها لابد من خلق بيئة استراتيجية مواتية، ولكن نظراً لتزايد قوة توركستان الشرقية، ولتصاعد النزاع على السواحل التي فيها شُعَبٌ مرجانية، وعدم استقرار موارد الطاقة، وما إلى ذلك من مشكلات، مما انعكس على البيئة الاستراتيجية الآمنة لجمهورية الصين الشعبية... نقول: نظراً لذلك طرحت

الحكومة الصينية استراتيجية" الاهتمام بالجانب الشرقي والغربي" و"استراتيجية الحزام والطريق"، أملاً منها في أن تكون تنمية الجانب الاقتصادي أولى خطواتها.

أما باقي المجالات، مثل: العلوم السياسية والنشاطات الاجتماعية والأمن فيتم دفعها وتطويرها معاً، ومن خلال التعاون أيضاً في جميع المجالات مع البلدان المجاورة، لخلق بيئة آمنة استراتيجية مستقرة تسهم في تطوير دولة الصين وتنميتها.

ولكن أمريكا كانت وما تزال تسعى إلى ضرب استراتيجية الدولة الصينية، فطرحت استراتيجية العودة مجدداً إلى المحيط الآسيوي، مستغلة المشكلات القائمة في بحري الصين: الشرقي والجنوبي، لإثارة الاضطرابات، وليس ذلك فحسب بل تسعى إلى فرض قيود على الصين تحول دون تطويرها باعتماد "استراتيجية سلسلة الجزر"، وهي لم تتوقف عند هذا الحد، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما طرحت استراتيجية جديدة هي استراتيجية "طريق الحرير الجديد"، بغرض فرض ضغوط على استراتيجيات الصين.

وتماشياً مع متطلبات المسار الاقتصادي العالمي أصبحت العولمة مطلباً عاماً أدى إلى اندماج اقتصاد جميع الدول فيما بينها، فضلاً عن جهود تلك الدول للاندماج بالعولمة، ومحاولة إقامة تعاون مشترك مع الصين للحصول على مكاسب مشتركة.

ولكون الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم ـ كما ذكرنا ـ فإن تلك الدول ـ ومن خلال استراتيجية "الحزام والطريق" تسعى إلى زيادة حجم التعاون معها، بالاعتماد على القوى المحركة المساهِمة في منظومة الاستراتيجية الجديدة.

ثالثا-آثار مبادرة الحزام والطريق على العلاقات الصينية العراقية

(١) الآثار على العلاقات الثنائية

يعد العراق من الدول المتميزة بالاحتياطيات الكبيرة في النفط الخام الذي يجعله يحتل المرتبة الخامسة في العالم ويبلغ معدل احتياطي العراق المؤكد من المفط الخام ١٤٥ مليار برميل أي ما يقارب ٢١% من مجموع الاحتياطي للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط الخام . كما أن العراق يتمتع بأهمية استراتيجية بالنسبة للصين، فإنه مصدر مهم للنفط، إذ

تقدر صادرات العراق من النفط الخام إلى الصين ما نسبته ٤٤ % من إجمالي صادرات النفط، إلا أن أهميته الاستراتيجية تكمن في موقعه الجغرافي، إذ يمثل جسرا جغرافيا رابطا بين قارتي آسيا وأوربا، ومنطقتي الخليج العربي وبلاد الشام، وهذا يعني أن العراق يقع في قلب مشروع الحزام والطريق؛ لأنه يمثل ملتقى خطوط المواصلات العالمية ليتضح عن طريق شبكة الطرق التجارية أن العراق يعد المركز الرئيس لطريق الحرير، والذي عن طريقه ستنقل المواد النفطية والغاز والمواد الأولية والبضائع الثقيلة، ومن ثم وجود هذا الطريق سيقلل ما نسبته ٧٠ % من تكلفة الربط التجاري بين آسيا وإفريقيا وأوربا، والذي يبدأ من الصين ويمتد إلى أوربا، ليكون العراق المركز الاستراتيجي لطريق الحرير في الشرق الأوسط، هذا الأمر جعل العلاقات الصينية العراقية تتطور تطوراً ملحوظاً في ضوء مبادرة الحزام والطريق، فالصين قدمت للحكومة العراقية عام ٢٠٠٥ نحو ٢٥ مليون دولار أمريكي لإعادة إعمار العراق وبنائه، و دعا رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في عام ٢٠١٥إلى إيجاد تعاون أمني وسياسي واقتصادي بين البلدين. وبشكل إجمالي، بلغت استثمارات الصين في ١٤٤ دولة تشملها المبادرة ٥٩.٥ مليار دولار، دون تغيير كبير عن ٦٠.٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وفقا للدراسة التي أجراها "مركز التمويل الأخضر والتنمية" بجامعة فودان في شنغهاي. وأصبح العراق، الذي أنهت فيه الولايات المتحدة عملياتها العسكرية العام الماضي، ثالث أكبر شريك في المبادرة بمشاريع الطاقة منذ عام ٢٠١٣، بعد باكستان وروسيا. وتتعاون الصين مع العراق لبناء "محطة الخيرات" في محافظة كربلاء، وفازت شركة سينوبك الصينية بعقد تطوير حقل المنصورية للغاز الطبيعي قرب الحدود مع إيران. ويتعاون البلدان كذلك لبناء مطار ومحطة طاقة شمسية ومشاريع أخرى. وارتفع تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والاستثمار فيها إلى ٦.٣ مليار دولار، مقارنة بـ ٦.٢ مليار دولار عام ٢٠٢٠، ولم تشارك الصين في مشاريع الفحم عام ٢٠٢١، تماشيا مع تعهد الرئيس الصيني شي جين بينغ بعدم بناء محطات تعمل بالفحم في الخارج.

وفي سبتمبر عام ٢٠١٩، أعلن رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي عن انضمام بلاده إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية، التي تسعى لإحياء طريق الحريق التاريخي، وتركز على مشاريع استراتيجية لربط المسارات التجارية البحرية والبرية في نحو ٦٥ بلدا. وجاء الإعلان خلال لقاء عبد المهدي بالرئيس الصيني شي جين بينغ، الذي أكد أن بكين تسعى لإرساء نقطة انطلاق جديدة لدعم الشراكة الاستراتيجية بين الصين والعراق وأن البلدين سيتعاونان في مشاريع مرتبطة بالنفط والبنى التحتية. ووقع البلدان ٨ اتفاقيات ومذكرات تفاهم شملت المجالات المالية والتجارية والأمنية والإعمار والاتصالات والثقافة والتعليم والتعاون بين وزارتي الخارجية في البلدين.[١٤] وتعد هذه الزيارة من أهم الزيارات في تاريخ العلاقات الصينية العراقية، نظرا لما تضمنه من اتفاقيات ومذكرات تفاهم تمثلت بالاتفاقيات الثماني التي وصفت ب« النفط مقابل الإعمار» شملت المجالات المالية والتجارية وإنشاء خمس مدن صناعية مشتركة من بينها مدينة لتصنيع المنتجات الصينية بمواصفات عالمية، وإنجاز مشاريع عدة في مجال الاتصالات تنفذها الشركة العملاقة خواوي.

(٢) أهم المجالات المستهدفة تطويرها في ضوء مبادرة "الحزام والطريق" بين البلدين

أ- مجال الطاقة

نتيجة للظروف الواقعية التي مر بها العراق للعقود الماضية، فلا غرابة أن نجد أن أكبر الاستثمارات الصينية في العراق تنحصر في مجال الطاقة. فالعراق يسعى إلى تعميق العلاقات الثنائية مع الصين في حميع الجوانب وخاصة في مجال الطاقة وإعادة إعمار البنية التحتية.

في الواقع، يعد التعاون في مجال الطاقة الحجر الأساسي في الشراكة الاستراتيجية بين الصين والعراق، وكان التعاون في مجال الطاقة بينهما أساس العلاقات الثنائية منذ فترة طويلة. وتطورت العلاقات الصينية العراقية في السنوات الأخيرة. وفي عام ٢٠١٥ ، قام البلدان بترقية العلاقات بينهما إلى الشراكة الاستراتيجية. وفي عام ٢٠١٨ ، تجاوز حجم التجارة الثنائية بين الصين والعراق ٣٠ مليار دولار أمريكي، وأصبح العراق ثالث أكبر مصدر النفط

للصين. وتقوم الشركات الصينية حاليًا بأعمال التنقيب والإنتاج والتكرير في العراق. وقد أصبحت الصين أول دولة مستهلكة للطاقة في عام ٢٠٢٠، ويُعد العراق أحد أكبر خمس دول مصدرة للنفط إلى الصين، وبلغت صادرات النفط الخام العراقية إلى السوق الصينية في عام ٢٠٢٠ حوالي ١.٢ مليون برميل يوميًا بزيادة ١٦.١٪ مقارنة بعام ٢٠١٩. لذا، يلاحظ أن الشراكة المزدهرة بين الصين والعراق تتركز على زيادة هائلة في تجارة النفط. ذكر مسؤول المؤسسة العامة لتسويق النفط العراقية (سومو) صفقة النفط العراقية الأخيرة بمليارات الدولارات، وقال إن سومو اختارت شركة صينية في الأخير بعد تلقيها للعروض من الشركات الدولية العدة. يحتاج العراق بشكل عاجل إلى إبرام هذه الصفقة بعد تأثره بوباء فيروس الكورونا المستجد لدعم الاقتصاد الوطني الراكد الآن. هذه هي المرة الأولى التي يسعى فيها العراق إلى توقيع اتفاقية سداد مبكر باستخدام النفط كضمان للقرض مع الصين .ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الوطني العراقي بنسبة ١١٪ في عام ٢٠٢٠، وهبط الدينار نحو ٢٠ بالمئة مقابل الدولار في ديسمبر مع تضاؤل احتياطيات العراق من العملات الأجنبية، وهو أول انخفاض لقيمة العملة العراقية منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. وأكد هذا المسؤول أن "الصين من أهم مشتري النفط الخام في العالم ومنافس قوي لجميع الدول المنتجة للنفط. لأنها دولة مستهلكة مهمة للغاية في الصناعة واستهلاك الوقود ".[١٥] إن العلاقة النفطية بين الصين والعراق تتطور بطريقة غير مسبوقة ، مما قد يجلب منافع اقتصادية متبادلة لكلا الطرفين. وتم توقيع سلسلة من اتفاقيات التعاون بين البلدين التي تغطي الصناعة والبنية التحتية ، مما يمهد الطريق أمام الشركات الصينية للمشاركة في بعض المشاريع في السوق العراقية.

ب- مجال البنية التحتية

تجدر الإشارة إلى أن استثمارات الصين في العراق لا تتركز فقط في التنقيب عن النفط فحسب، بل تشمل أيضًا البنية التحتية مثل محطات الطاقة ومحطات الأسمنت ومحطات معالجة المياه. وتعمل الشركات الصينية حاليًا على مشاريع البناء الكبرى في العراق، بما فيها

Shanghai Electric و CNBM ومحطة الطاقة الكهرومائية الصينية. وتعمل سيتيك للإنشاءات بصفتها مقدم الائتمان والمقاول الهندسي وشركة المشتريات والإنشاءات (EPC) على بناء محطة كهرباء ذات دورة مركبة في محافظة ميسان. وفي أغسطس عام ٢٠١٩ ، حصل المكتب الهندسي الثالث للإنشاءات الصينية على عقد آخر بقيمة ١.٣٩ مليار دولار لبناء مشاريع البنية التحتية في العراق.

قال رئيس الوزراء العراقي في بكين خلال زيارته للصين في أواخر سبتمبر عام ٢٠١٩: "نحن ننتمي إلى آسيا ونريد أن نكون جزءًا من نهضتها."[١٦] لقد مرت ١٦ عامًا على انتهاء حرب العراق ، ولا تزال هذه الدولة في طي النسيان، ويرجع السبب في ذلك إلى حد كبير إلى سقوط نظام صدام حسين والفوضى التي أعقبت التدخل والانسحاب الأمريكي. وجاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي في مثل هذه الظروف سعيا وراء توسيع التعاون مع الصين. وسرعان ما مدت الصين يد المساعدة وتوصلت إلى خطة "النفط مقابل إعادة الإعمار" مع العراق. ووفق الخطة، تشارك الشركات الصينية في إعادة إعمار البنية التحتية العراقية بينما يتعهد العراق بتزويد الصين ١٠٠ ألف برميل من النفط يومياً، وستستثمر الصين في البداية ١٠ مليارات دولار في البنية التحتية لنقل النفط من العراق إلى الصين. مع ملاحظة أن الشركات الصينية المملوكة للدولة هي أكبرمستثمر للنفط في العراق، خاصة في مشاريع تحديث وتطوير البنية التحتية النفطية العراقية. إن السكك الحديدية العراقية معروفة بجودتها الرديئة في منطقة الشرق الأوسط ،فضلا عن التدهور الحضري وتدهور البنية التحتية المستمر. لذلك، يحتاج العراق قبل كل شيء إلى استكشاف الخيارات من التماس الدعم الصيني للمساعدة في اعادة البنية التحتية. وفي ١١ ديسمبر عام ٢٠٢٠، قدمت الصين دعما للعراق في إنشاء خط سكك حديدية وطريق سريع يربطان ميناء الفاو الكبير بتركيا.

وأفادت التقارير أن المحطة الكهربائية التي بنتها الصين على ضفاف نهر دجلة في محافظة واسط جنوب العراق زودت العراق بإمدادات طاقة مستقرة خلال حرارة الصيف الشديدة وتفشي الوباء. الصين هي أكبر دولة في العالم لتوليد الطاقة ، وتوليدها للطاقة أكبر

من الولايات المتحدة ، وهي الآن تزود العراق بمصدر طاقة مستقر، الأمر الذي سيكون عونا كبيرا للعراق. يعيش العراق في بؤرة مدافع الحرب لفترة طويلة ، وقدرته التنموية منخفضة نسبيًا في جميع النواحي. وحتى قبل الحرب، كانت مشكلة الكهرباء الأكثر إزعاجًا في العراق أيضًا، من المعروف أن محطة الكهرباء الوسيط التي تزود العاصمة العراقية بالكهرباء حاليًا ، قد تم بناؤها من قبل مجموعة شنغهاي الكتريك في الصين عام ٢٠٠٩، وتستخدم في هذه المحطة المعدات الصينية والمعايير الصينية. اعتبارًا من أكتوبر من عام ٢٠١٩، قد تجاوز حجم توليد الكهرباء من قبل المحطة ٨٠ مليار كيلوواط ساعة من الكهرباء للعراق.[١٧] قد شهد التعاون بين الصين والعراق تقدما ملحوظا في البنية التحتية من خلال إنشاءالآلية الفعالة للتمويل ، وستكون التبادلات التجارية بين البلدين أكثر سلاسة – وستكون لهذه الآلية أهمية إيجابية في إعادة إعمار العراق بعد الحرب. ستلعب الشركات الممولة من الصين دورًا أكبر في احياء الاقتصاد العراقي.

الخاتمة

إن مبادرة الحزام والطريق هي استراتيجية تنموية شاملة، وهي استراتيجية لاستعادة طريق الحرير التاريخى بشكل جديد يتلاءم مع متطلبات العصر كما تعد استكمالاً لاستراتيجية الإصلاح والانفتاح التي بدأت أواخر عام ١٩٧٨،[١٨] وأهميتها تكمن في أنها ستحقق التنمية للصين وللعالم، والانفتاح السياسي والاقتصادي ليس للصين فقط وإنما لجميع الدول المشاركة معها.

إن موقع العراق المهم في الشرق الأوسط جعله يحتل مكانة مهمة في الاستراتيجية الصينية، فإن الصين ستواصل تعزيز علاقة الشراكة مع العراق على المدى المتوسط، فالعراق بما يمتلكه من امكانيات نفطية يمكنه أن يوفر للصين مدخلا مهما للتعاون لا سيما وأن الطلب الصيني على النفط يتزايد عاما بعد آخر، والدور الفعال للاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة العراقي والذي ساعد على إعادة انتاج الطاقة في البلاد، الأمر الذي جعله شريكاً مهماً للغاية في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق.

إن كلاً من الصين والعراق تجمعهما ثقة عالية على المستوى السياسي، وعلاقات تجارية واقتصادية عالية، وتعاون مشترك، وكل ذلك يمثل قاعدة قوية ومتينة لاستراتيجية الحزام والطريق. وسيكون العراق ركيزة أساسية لإنجاح طريق الحرير من خلال تبادل مرور التجارة العالمية لدول اَسيا وأوروبا وافريقيا عبر ميناء الفاو الكبير وطريق القناة الجافة مما سيغير خارطة النقل الدولية. وبالمقابل، أن طريق الحرير سيعمل على رفع وتيرة التشغيل للموانئ خاصة الموانئ العراقية الحالية وميناء الفاو الكبير في حال تشغيلها ، كما سيساعد على تنشيط وتسريع تدفق النفط للصين بشكل خاص ودول شرق آسيا بشكل عام.

الهوامش:

[١]–بيان نائب وزير الخارجية الصيني في شأن إدانة الغزو العراقي للكويت،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/13/doc12.doc_cvt.htm

[٢] – بيان وزير الخارجية الصيني في شأن إدانة الغزو العراقي للكويت،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/13/doc13.doc_cvt.htm

[3] China's Foreign Ministry, Statement of the Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, March 20,2003, http://www.fmprc.gov.cn/chn/gxh /zlb/smgg/ t5048.htm.

[4] China would like to help in weapon inspection, People Daily, March 14,2003.

[5] China feels pity for ending of UN weapons inspections in Iraq, People Daily, March 19,2003.

[6] China's Foreign Ministry, Statement by Ambassador Wang Guang Ya, Special Envoy of the Government of the People's Republic of China and Permanent Representative to the United Nations, at the International Conference on Iraq, November 23,2004, http://www.fmprc.gov.cn/chn/pds/wjb/zygy/t171787.htm.

[7] China's Foreign Ministry, Statement by Ambassador Wang Guang Ya after the Security Council unanimously adopted Resolution 1546 on Iraq, June 8,2004, http://www.fmprc.gov.cn/chn/pds/wjdt/zwbd/t437966.htm.

[8] China's Foreign Ministry, The Chinese government and the Iraqi interim government signed an exchange of letters on the training of electric power technical and management personnel, December 20,2004, http://www.fmprc.gov.cn/ chn/pds/wjdt/ zwbd/ t175608.htm.

[9] China's Foreign Ministry, Foreign Ministry Spokesperson Qin Gang answered reporters' questions at a regular press conference, June 21,2007, http://www. fmprc.gov.cn/ chn/pds/wjdt/fyrbt/t332342.htm.

[10] China's Foreign Ministry, Foreign Ministry Spokesperson Liu Jian Chao answered reporters' questions at a regular press conference, December 23,2004, http://www.fmprc.gov.cn/chn/gxh/mtb/fyrbt/jzhsl/t176208.htm.

[11] China's Ministry of Commerce, China's trade statistics with West Asian and African countries 2008, April 23,2009, http://www.mofcom.gov.cn/ aarticle/i/jyjl/k/ 200904/20090406193054.html.

[12] China's Foreign Ministry, The Great Wall of China stands in Saudi Arabia——The embassy in Saudi Arabia visited the exhibition hall of the Saudi dealer of Chinese-made cars, July 6,2008, http://www.fmprc.gov.cn/chn/gxh/wzb/ywcf/t489274.htm.

[١٣]تعاقبت على الحكم في الصين بدءاً من القرن /٢١/ ق.م وحتى عام ١٩٤٩م أسر عدة، كان آخرها أسرة /تشينغ/ التي حكمت الصين ما بين /١٦٤٤–١٩١١م/. وفي عام (١٩١٢)م تأسست الجمهورية الصينية،

واستمرت حتى عام ١٩٤٩م تاريخ استقلال الصين، والإعلان عن قيام جمهورية الصين الشعبية بقيادة ماوتسي تونغ.

[١٤]<< العراق يدخل المدار الصيني بالانضمام لمبادرة طريق الحرير>>، الأربعاء ٢٠١٩/٠٩/٢٥، https://alarab.co.uk

[15] "Iraq and Chinese companies reach an oil advance payment agreement with a total value of about 2 billion US dollars", January 1,2021, https://www. guancha. cn/internation/2021_01_03_576653.shtml.

[16] "China reaches out to Iraq: 100,000 barrels of oil per day for reconstruction", October 13,2019, https://news.sina.com.cn/c/2019-10-13/doc-iicezzrr2003659.shtm.

[17] "After reaching the "oil-for-reconstruction" agreement, Chinese companies signed another 8.4 billion project with Iraq ", Noverber29,2019, https://www.163.com/ dy/article/ EV53RPJA0518UL7S.html.

[١٨]ووبن: الصينيون المعاصرون– التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي (ج١)، ترجمة عبد العزيز حمدي، الكويت– المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، (٢١٠–٢١١)، حزيران– تموز، ١٩٩٦م، ص٢٩٤.

مراجع البحث:

1. إبراهيم القيسي. (٢٠١٨) . السياسة الخارجية الصينية...قراءات ما بعد الإصلاح، العراق، دار الرائد للطباعة والنشر والتوزيع.

٢. كاظم هاشم نعمة. (٢٠١٨). نقد الاستراتيجية الصينية حيال الدول العربية، الأردن، دار امنة للنشر والتوزيع.

٣. مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي.(٢٠١٨). مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ص٥، تقرير منشور على موقع الانترنت، https://futureuae.com

٤. خضير عباس النداوي.(٢٠١١). ميناء مبارك الكبير وميناء الفاو الكبير: بحث في أبعاد الأزمة وتداعياتها. مجلة آراء حول الخليج، السعودية، العدد ٨٥، ص٣٨.

5.Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB). AIIB Welcomes Iraq as a New Prospective Member. December 28, 2021, http://www.aiib.org/en/news-events/news/2021.

6. Jiang Chun, Guo Ying De. History of China-Arab relations. Beijing: Economic Daily Press, 2001.

7. Lillian Craig Harris. China Considers the Middle East. London: I.B. Tauris & Co Ltd., 1933.

8. Wang Yi Wei. The Belt and Road Initiative: Opportunities and Challenges. Beijing: People's Publishing House, 2015.